وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ / دكتوراه تاريخ حديث

عنوان المحاضرة

نظرية العقد الاجتماعي

الأستاذ الدكتور

محمد يوسف إبراهيم

كان منطق الأحداث المحلية في إنكلترا هو الذي دفع قادة البرلمان إلى ادعاء وممارسة سلطة مطلقة تناقض على حد سواء أفكارهم التي تصوروها من قبل وتقاليد الدستور الإنكليزي، كذلك لم تلعب الرغبة في اتساق منطقي ولا إدراك فلسفي لتطور السياسة الأوروبية، أي دور كبير، سواء فيما فعل البرلمان أم فيما فكر فيه، إلا أن قوى عامة فكرية وعملية، تلعب دورها، امتدت إلى ما وراء المسرح المحلي والأحداث الفورية، فالتطور صوب حكم مركزي الطابع تتسلط عليه سلطة واحدة ذات سيادة، كان يعتمد على أسباب اجتماعية واقتصادية لم تقتصر على إنكلترا، كما اعتمدت أيضاً حقيقة كون هذه السلطة المتفوقة قدر لها أن تعبر عن نفسها بصفة خاصة في وضع القانون وتنفيذه، فكانت أفكار سير توماس سميث، وهوكر وكوك السياسية في الطريق إلى أن تصبح من أخطاء التاريخ حتى عندما يجري وضعها، فلقد أجبرت الحرب الأهلية في إنكلترا وفرنسا الفكر السياسي على أن يسبق الحقائق بدرجة لها شأنها، وفي الوقت نفسه تطلبت تغييرات هائلة في نظرة أوروبا العقلية في الفلسفة وفي العلم، تغييرات جذرية بالمثل في النظرية السياسية، فقبل ابتداء الحروب الأهلية الإنكليزية بأكثر من قرن، بين ميكيافيللي بوضوح حقيقة كون السياسة الأوروبية تستند أساساً إلى القوة والأنانية، القوميتين أو الفرديتين، ولكنه لم يقدم سوى تفسير يسير للحقيقة .

1 - توماس هوبز (1588 - 1679)

آراء توماس هوبز:

كانت مبادئ هوبز تناقض ادعاءات ملوك أسرة آل ستيوارت الإنكليزية التي قصد مساندتها، بقدر ما كانت تناقض مزاعم الثوريين الذين قصد تفنيد آرائهم. وفي الحقيقة فإن آراء هوبز متناقضة لكلا الطرفين «الملوك والثوريون» أكثر من تناقض أفكارهم فيما بينهما. لقد كان هوبز بطبعه يحب النظام لهذا كره الاضطرابات التي حدثت في إنكلترا وكره الانقلابات التي قام بها المطهرون، واعتقد أن نظرية القانون الطبيعي كما فسرها الكتاب المضادون للملكية أدت إلى الفوضى، ومن جهة أخرى

لم يناصر نظرية التفويض الإلهي مناصرة قوية. ولهذا نادي بمناصرة حكومة ثابتة الدعائم مطلقة التصرف على حسب قواعد العقل والحكمة، وعلى ذلك استخدم نظريتي القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي لمناصرة الملكية المطلقة، وقال: «إن السلطة العليا للملك يجب أن تقابل بالخضوع التام من جانب الرعية». وفي كتابه الذي أسماه: «الجبار العظيم أو الهولة» تصور دولة تسودها الوحدة المطلقة وعلى رأسها السلطة العليا نافذة الكلمة مرهوبة الجانب، ونظر إلى التقسيمات السياسية في الدولة كأنها ديدان صغيرة في أحشاء ذلك الجبار. ونادي بتأسيس ملكية قوية تشرف على كل الأمور، وتقبض على إدارة الشؤون بيد من حديد ، لم يلتفت هوبز إلى التاريخ وحوادثه، أو إلى من سبقه من الكتاب والفلاسفة السياسيين إلا قليلا. ولم يبحث في الحقائق السياسية التي نشأت عن الاختبارات العلمية، ولكنه بدأ فلسفته بتعريف الآراء السياسية تعريفا شاملا، واتبع هذه التعاريف بسلسلة من الحجج والبراهين الاستنباطية. تأثر هوبز كثيرا بمبادئ العلوم الطبيعية الجديدة التي ظهرت في عصره، والتي أسهم فيها جاليلو ورفاقه بقسط كبير، فأنكر حرية الاختبار ولم يوافق على آراء القائلين بسقوط الإنسان التي انتشرت في العصور الوسطى، بل قال: إن الناس كلهم متساوون تقريباً بطبيعتهم، ولا يوجد بينهم قوى لدرجة أنه لا يخشى الخوف، أو ضعيف لدرجة أن يكون خطراً على غيره». وقال: «إن غريزة البقاء في الحالة الطبيعية تدفع الإنسان إلى امتلاك ما ينفعه في حياته، وحينئذ تكون حقوقه عبارة عن هذه الحرية التي يملكها، ويستغلها وفقاً لمقتضيات قواه ومواهبه الطبيعية.

ويرى هوبز أن صاحب السلطة العليا أكان فرداً أم هيئة إذا لم يكن طرفاً في العقد الاجتماعي فلا يستطيع أحد أن يزيحه، أو يخرج على إرادته، وإذا حاول إنسان أن يخالف الجماعة فإنه يريد بذلك العودة إلى حالة الهمجية الأولى، وعلى صاحب السلطان في مثل هذه الحالة أن يأمر بهلاكه. لم يقل هوبز بضرورة حصر السلطة العليا في شخص واحد، ولكنه قال: «إن الملكية أفضل أنواع الحكومات لأنها أقل الأنواع تأثراً بالأغراض والشهوات، كما أنها أقل تعرضاً للانحلال والزوال بسبب الحروب الأهلية والثروات الداخلية.

وقال: (الحاكم إذا تولى السلطة يجب عليه حماية الأفراد، فإن عجز عن تأدية هذه الوظيفة، وقامت الثورة بسبب هذا العجز، فإنه يكون قد برهن على عدم القدرة لحفظ السلام ولتوفير الطمأنينة في البلاد، وبذلك يكون قد خالف العقد في هذه الحالة وتزول عنه حقوقه القضائية) ويرى هوبز أن من حق الحاكم سن القوانين وتشريعها، وله أن يختار لمساعدته من اشتهر بحب النظام وعدم تعكير صفو السلام، لذلك أكد على أن: (القوانين يجب أن تكون قليلة بعيدة عن الإبهام). وعن الدولة قال: (الدولة لم توجد للعمل على الصالح العام، بل هي ضرورة لا بد منها، تكونت لتحمي الأفراد ضد غرائز الوحشية)، ثم عرف القانون بأنه أوامر الملك موجهة إلى الشعب، وميزه عن الفضيلة الخلقية السياسية، وللملك وحده حق التشريع، وحق إبطال القوانين وهو فوقها ولا يخضع لها، لذلك أنكر هوبز وجود القانون الطبيعي كما فسره من سبقه من الكتاب، وقال: (إنه إذا وجد فإن كل فرد يغيره على حسب ما يهوى)

قال هوبز: (إن سلطة الملك أصلها إنساني وليست مقدسة). كرهه الحزب البرلماني لإنكاره القوانين الأساسية في البلاد، ولكن أوستن ويتنام أحيا مبادءه ونظرياته في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وفي قارة أوروبا درس كاتب اسمه سبينوزا مبادئ هوبز، وعمل على نشرها. ج – نقد نظرية هويز: هذا اللون من التعاليم السياسية الذي يصبغ نظرية هوبز يدعو دعوة صريحة إلى الحكم الاستبدادي أو الحكم المطلق، ولكن بالرغم من بعد هذه التعاليم، بداهة عن إطلاق الحريات الفردية، يمكننا أن نستخلص منها درساً سياسياً غاية في العمق، فلأول مرة نجد فيلسوفاً من فلاسفة الفكر السياسي يفصل السلطة الدنيوية عن السلطة الدينية، موجها اهتمامه نحو تحديد معنى السيادة وإبراز أهميتها في صرح الدولة. لقد كانت الدولة عند اليونان تتشكل من معايير عقلية مستمدة من الطبيعة العقلية، بحيث أن الدولة بالمعنى الأفلاطوني، أو الأرسطي، أو الرواقي على حد سواء، تعكس نظاماً أخلاقياً قائماً من قبل – في الواقع أو في عالم المثل – لكنها لا يحددها القانون الإلهي فهي سلطة مشرية بالطابع الديني، لذلك كله كان هويز أول من حدد معنى السيادة المدنية للدولة.

جون لوك (1632 -1704)

حياة جون لوك وأفكاره:

اتخذت فلسفة جون لوك السياسية شكل إنجاز عرضي وتضمنها مقالان نشرا في عام 1690 بفرض صريح هو الدفاع عن الثورة في بلاده. اكتسب جون لوك شهرة فائقة أثناء الثورة الإنكليزية البيضاء عام1988 ، وكتب رسائل عديدة دفاعاً عن الحزب البرلماني، وكان سكرتيرا لدى اللورد شافستبري مؤسس حزب الأحرار في إنكلترا، وفي هذه الوظيفة اكتسب خبرة سياسية عملية، وعارض الأساليب الدينية والسياسية التي اتبعها الملوك من أسرة «آل ستيوارت»، وهاجم نظرية الملكية المقدسة التي نادى بها فيلمر وأنصار الكنيسة الإنكليزية، كما هاجم نظرية الملكية المطلقة التي قال بها هوبز . مستنداً على نظرية العقد الاجتماعي، كما أنه كان قليل العطف على المبادئ المتطرفة التي نادى بها الأحرار.

- نظرية العقد عند لوك وسمات الدولة:

يرى لوك أنه لا بد من البحث عن طريقة يتألف بها المجتمع على أسس يتراضى عليها الناس ويرضي هذه المطالب التي نوهت إليها من فين وهي من القوانين التي تكفل تنظيم الجهاز الاجتماعي، واقامة السلطة التي يحتكم إليها الناس حين تتضارب منافعهم ويشتد الخلاف بينهم، والسلطة التي تتولى ضبط الأحكام وتنفيذها.

ويرى لوك أن كل هذا يتم بعقد يجمع الناس على وضع هذا الإطار السليم الحياة اجتماعية تكفل السلام والاستقرار، فهو عقد اجتماعي سياسي، والعقد هنا هو الدعامة التي ينهض عليها المجتمع السياسي وينبثق عن رضى الناس وقبولهم فهو عقد بالإجماع. ويتطلب هذا العقد الاجتماعي أن يخضع الناس لحكم الأغلبية ذلك لأنهم مالم يرضخوا لما تتخذه الأغلبية من قرارات تعذر الحسم في شؤون الدولة، فيضطرب جهازها وتتعطل عن تحقيق غاياتها، والعقد الاجتماعي عقد دائم دوام الحياة، فينتقل به الناس من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع السياسي، ولا يمكن بعد ذلك أن

ينكصوا على أعقابهم، وفي هذا العقد يتخلى الناس عن بعض حقوقهم لا عن جميع حقوقهم كما ذهب إلى ذلك هوبز. وينوه لولك بضرورة العناية بالسياسة الخارجية للدولة، والسعي سعيا حيث لكي تلتقي عدة دول عند أهداف سياسية واحدة ومصالح اقتصادية مشتركة، فيتألف من ذلك سلطة جديدة يطلق عليها لوك السلطة الاتحادية، ومع أنه لم يتعمق في هذه الفكرة تعمقاً يتيح لنا أن نستخلص موقفاً حاسماً في هذا الصدد إلا أنها تعتبر على أية حال توجيه أذهان الساسة والمفكرين إلى ما ينبغي أن يجري بين الدول من شاهم وتعاون وفيما يختص بشكل الدولة نلاحظ أن لوك لم يعن بتخصيص نظام الحكم تخصيصاً يفهم منه أنه يؤثر على آخر . فهو لا يعبأ بنظام الدولة أياً كان هذا النظام فسواء كانت الدولة ديمقراطية، أم ملكية مستبدة، أم ملكية معتدلة، فإن أهم من هذا كله جهاز الدولة ذاته، فقد يعمل الجهاز في كنف الملكية المستبدة بطريقة تقيم العدالة، وتحقق السعادة

جان جاك روسو (1712 - 1778)

حياته وآراؤه:

هو فيلسوف سويسري الأصل عاش في القرن الثامن عشر كان ينفر بطبعه من الانغماس في المجتمع ومن أساليبه الموضوعة ويفضل العزلة والانزواء إلى الطبيعة، وكان يجد نفسه سعيدا باعتزاله عن الناس ما عدا المساكين منهم، كلما اقترب من الطبيعة لذلك أفضى به مزاجه وتجريته إلى تفضيل الحال الطبيعية على الحال الاجتماعية، ووصف الأحوال في فرنسا في عصره وصف خبير، كان غرضه أن يرفع الظلم السياسي والاجتماعي الذي عانى الفرنسيون من وطأته آنذاك، وقد طبق نظرية العقد الاجتماعي في فرنسا، ولقد كان قوياً في آرائه ومحبوباً وبليغاً، له عدة مؤلفات منها :

1 . هلوئيز الجديدة

2 – أميل.

3 . العقد الاجتماعي

أثر بكتاباته على الرغم من تناقضاتها وعدم دقتها، تأثيراً كبيراً في العصر الذي جاء بعد ظهورها، وكان عالماً بالتاريخ وحوادثه متفهماً للفلسفة السياسية القديمة، وكان معجباً بالجمهوريات الإغريقية والرومانية وبالدول الديمقراطية ، ولعله تأثر في ذلك بنظم جنيف حيث أقام طفولته، وقد استمد كثيراً من آرائه الصغيرة ونظرياته من كتابات بفندروف ولوك ومونتسيكيو، وقد اتفقت نظريته في الصياغة لشعبه مع نظرية التسيوس في كثير من النقاط والوجوه، وكان يكره المبادئ التي قال بها كل من هوبز وجروشيوس، وكانت آراؤه تنم عن حقيقة شخصيته، وكان مغرورا حساسا في عواطفه وشعوره محباً للحرية المطلقة، لذلك ثار على القيود الوضيعة، وقلل من شأن السلطة المدنية وعظم الحرية العامة، وكان لا يعطف على الإصلاح المعتدل كما أوصى به فوليتر والطبيعيون، أو كما طلبه مونتسكيو، بل طلب الحرية للفلاحين وأفراد الطبقة الوسطى، وأراد مساواتهم الحقوق مع غيرهم من الطبقات الأخرى الممتازة،

وانتقد الرأي القائل بأن التقدم متوقف على درجة العرفان، ولم يعتقد في مدينة اصطناعية مبنية على الفنون والعلوم الإنسانية، وكانت آراؤه ترمي إلى تحقيق الديمقراطية المباشرة والمساواة، وطلب تعديلاً أساسياً في كل النظم الاجتماعية والسياسية، فكان من الطبيعي أن تحدث الثورة الكبرى نتيجة منطقية لتلك الآراء.

تناول روسو بعد ذلك كيفية تأسيس الدولة، ونشر رأيه في هذا الموضوع مقال سياسي خطير أسماه العقد الاجتماعي، وأودعه من الأفكار والآراء ما أثار الحمية في قلوب القارئين، ومهد السبيل لأعظم ثورة في تاريخ الفرنسيين. قرر فيه أن الحكومة تكونت بمقتضى عقد اجتماعي، لأن السلطة لا تكون شرعية، ولا تتوفر الحرية للأفراد إلا بالتعاقد والاتفاق. وقد تأثر روسو وهو يثبت ذلك بآراء هويز ولوك في هذا الموضوع، واعتقد أن كل فرد تنازل عن حقوقه الطبيعية للجماعة السياسية بصفتها وحدة قائمة بنفسها ، فتأسست وحدة سياسية لها حياتها وإرادتها متميزة على أفرادها وامتلك

كل فرد جزءاً متساوياً مع غيره في السلطة العامة، واسترجع الحقوق التي تنازل عنها تحت كنف الدولة وحمايتها، ولذلك كان التعاقد الذي وصفه روسو اجتماعياً لا حكومياً، وكان اتفاقاً متبادلاً بين الفرد والدولة، ربط الفرد بغيره من الأفراد بصفته شريكاً في السيادة العامة، وربطه بصاحب السلطان بصفته عضواً في الدولة، وكان يعتقد أنه لا يوجد تعارض بين السلطة الممنوحة للأفراد بصفتهم وحدة سياسية وبين حريتهم بصفتهم أفراد، وقد برهن حكم الإرهاب في فرنسا على أن السلطة الشعبية إن لم تتقيد تصبح مستبدة مثل سلطة أي ملك مستبد آخر، على ذلك كانت نظرية روسو غير عملية، ثم بحث في الإدارة العامة، وقال: «إنها تتكون من إرادة الأفراد الذين تنازلوا بمحض رغبتهم عن حقوقهم وسلطتهم للدولة». وقال روسو: (إن الإرادة العامة هي إرادة الأكثرية في الدولة، وتخطئ الأقلية إذا اعتقدت أن إرادتها هي الإرادة العامة). وقال: (إن وجود حزبين قويين خطر على الدولة، ونادى بتعدد الأحزاب إن كان لا بد من التحزب). وفي رأيه كانت الإرادة العامة هي المظهر الوحيد للسلطة.

أشار روسو إلى الفرق بين الدولة والحكومة حيث قال: «إن الدولة هي جمهور الأفراد مجتمعين في وحدة سياسية تظهر نفسها في الإرادة العامة التي لها السلطة والسيادة العليا، أما الحكومة فهي الأفراد الذين انتخبتهم الجماعة ليطبقوا الإرادة العامة، ولم تتكون الحكومة بمقتضى تعاقد كما قال هويز، بل برغبة الأفراد، ولهم أن يغيروها متى شاؤوا وما هي إلا وكيلة عنهم وللوكيل أن يكون ديكتاتوراً إذا رأى دكتاتوريته تنضيداً للإرادة العامة

قسم روسو الحكومات إلى ملكية وأرستقراطية وديمقراطية ومختلطة وطبق كثيراً من آراء مونتسكيو الخاصة بتوزيع السلطة على حسب الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وقال: «إن ازدياد عدد السكان دليل على صلاحية نوع الحكومة. وأيد الديمقراطية المباشرة حتى تشرع القوانين». وقال: «إن المجالس النيابية علامة من علامات الاضمحلال السياسي»، ولما رأى ميل الحكومات إلى توسيع نفوذها على حساب الشعب قال: «إن الإرادة العامة لا تستطيع أن تبقى صاحبة السيادة إلا في الدول الصغرى التي لم تتعقد أحوالها الاجتماعية وطلب انعقاد جمعيات شعبية دورياً لتقرر فيما

إذا كانت الحكومة القائمة صالحة فتستمر في عملها، أو غير صالحة فتستبدل بغيرها، ويجب أن يقف كل التشريع من جانب الحكومة عندما تكون هذه الجمعيات معقدة

ب . تأثير فكر روسو في القارة الأوروبية وخارجها:

لقد أثرت مبادئ روسو . الحكومات وتقلباتها بعد وفاته، وكانت المبادئ الخاصة بالحرية الإنسانية وبالسيادة الشعبية وبالرغبة للرجوع إلى الحالة الطبيعية محبوبة، وطبق زعماء الثورات الخير و اوروبا وأمريكا كثيرا من آرائه في التشريعات التي سترها زمن الثورات الأمريكيون تقنوا أراء عملها في إعلان استقلالهم عن بريطانية، و دساتيرهم ونظمهم الحكومية بعد الاستقلال. أما في ألمانيا فقد تأثر بأرائه العديد من فلاسفتها وكان على رأسهم «كانت وهيجل، وأخذا على آراء روسو أنها لم توجد تاريخيا، ولكنهما آمنا بأن العقد الاجتماعي يصلح لاختبار صلاحية القوانين وعدلها، كما اعتبر الكتاب المعاصرون أن آراءه كانت الأساس الذي يمكن على ضوئه تبرير كل من الثورات الإنكليزية والفرنسية والأمريكية، وأنها الأساس الفلسفي للديمقراطية الحديثة والحرية المدنية

اهم المصادر

1- جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة بولس غانم، 1972.
2- برت راند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة محمد فتحي الشنطي، 2002.
3- انتونى اف لانج ، الابن ، مقدمة في النظرية السياسية الدولية ، ترجمة محمد فتجى خضر،2018.
4- محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة.
5- ستيفن ديلو ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع الدولي ، ترجمة ربيع وهبه.
6- سامي شهيد مشكور ، اصل الدولة عند اصحاب نظرية العقد الاجتماعي (هوبز / لوك / روسو) واثرها في الفكر المعاصر.
7- نبيل عبد الحميد عبد الجبار، تاريخ الفكر الاجتماعي.